وأضاف: «ألا وإنّي لا آذن». وكرّر: «ثم لا آذن!». وكرّر مرةً أُخرى: «ثم لا آذن!». قول فصل! توكيد يقتل كلّ شبهة في نهائية القرار، وكان يضغط على الحروف كأنّما يمضغها ليسهل هضمها على الآذان! وفتح باب الخيار: «اللّهم إلاّ َ أن يحبّ ابن أبي طالب أن يطلّق ابنتي، وينكح ابنتهم، فإنّ ابنتي بضعة منّي، يريبني ما رابها، ويؤذيني ما آذاها». لكنّه أضاف يبيّن ما قد يشكل على أفهام سامعيه: «إنّي لست أحرّم حلالاً، ولا أحللّ حراماً، ولكنّ ا لا يجمع بنت رسول ا وبنت عدوّ ا ببيت أبداً!»[1171]. وكان قوله الحقّ. قيل: وكانت هذه الفتاة المغيرية أسلمت، وبايعت النبي، وحفظت عنه ...فلعلّها قد خيف عليها الفتنة أن تتزوّج بغير كفء من المسلمين، وأهلها هم من هم في المكانة والحسب، لا يرضيهم من هو دون ابن أبي طالب من ذوي قرابتها، أو لعلّها غضبة من غضبات عليّ وأنفه من أنفات فاطمة، أو لعلّها نازعة من نوازع النفس البشرية لم يكن في الدين ما يأباها وإن أباها العرف في حالة المودّة والصفاء[1172]. ومع ذلك فلسنا نحسب حياة الزهراء وعلي تعرّضت لخلاف غير هذا الخلاف، بل نحسب أنّها لم تتعرّض لنفس هذا الخلاف إلاّ َ من خلال كلمة قيلت هنا وأخرى قيلت هناك، ثم لم يخرج الأمر من حدود المقولات إلى حدود المفعولات، لأنّ شواهد الحال وآراء المعاصرين لا تذكر أنّ علياً فكّر جدّياً وسعى في اختيار فتاة